محليات

جراح أطفال وحيد في مشفى التوليد والأطفال في اللاذقية

| اللاذقية-عبير محمود

كشف المدير الطبي للهيئة العامة لمشفى التوليد والأطفال في اللاذقية أحمد الفرا لـ«الوطن» عن إحداث الهيئة عيادة الوليد مع بداية العام وفق برنامج لوزارة الصحة، مبيناً أن الهدف من العيادة، الترصد للولدان الجدد بحالات قصور الدرق والنزف الدماغي وخلع الورك ونقص السمع.

ولفت الفرا إلى القفزة النوعية التي حققها المشفى في مجال الجراحة التنظيرية النسائية خلال العامين الماضيين، موضحاً أنه تم إجراء ١١٢٧ عملية جراحة تنظيرية خلال العام الماضي، وفي العام الحالي تسعى الهيئة لتصبح الجراحة التنظيرية النسائية اعتمادية لإقامة مراكز تدريبية للمختصين في المشفى.

وأكد الفرا أن المشفى صديق للطفولة ويتم استقبال جميع الأطفال دون ١٤ عاماً، لافتاً إلى المباشرة بخطوات عملية وفق برنامج الصحة الإيجابية وبرنامج للتشجيع على الولادة والإرضاع الطبيعيين.

من جهة ثانية كشف الفرا عن صعوبات تعانيها الهيئة وتتعلق بمشكلتين إحداهما تتعلق بالحواضن والأخرى بنقص اختصاصات معينة، مضيفاً: لدينا مشكلة في قسم الحواضن لعدم عمل سوى جهازي تنفس اصطناعي في القسم، الأمر الذي سنعالجه العام الجاري من خلال مد المشفى بجهازين جديدين، لتلافي المشكلة التي سببتها الأزمة إذ لم تستطع شركات الصيانة من صيانة الأجهزة الستة في الهيئة لعدم وجود قطع تبديل.

إضافة إلى معاناة الهيئة من عدم وجود سوى مختص واحد في جراحة الأطفال، وقال: نسعى مع مديرية ووزارة الصحة لاستدراك هذا الأمر عبر رفد المشفى بأكثر من مختص جراحة أطفال ليتم استيعاب جميع العمليات في المشفى للأطفال تحت ١٤ سنة، إضافة إلى تطلع الهيئة للتعاقد مع مختص بولية أطفال لعلاج الولدان الجدد من أي أمراض بولية.

بيّن الفرا أن المشفى قدم خلال العام ٢٠١٧ أكثر من ٤٢ ألف خدمة صحية، منها ٧١٢٣ عملية جراحية كما تم قبول ٤٦٩ مريضاً في المعالجة الفيزيائية، مشيراً إلى أن نسبة انشغال المشفى بلغت ٦٣,٢٥٪ خلال السنة الماضية.

مالية طرطوس: طالبنا الشركة بمبالغ كبيرة مترتبة عليها مراراً دون نتيجة.. بعضها اقتطع من المواطنين لمصلحة الخزينة!

وساطة وزارية لتحصيل الضرائب المترتبة على انترادوس

| محمد راكان مصطفى

أصدر الجهاز المركزي للرقابة المالية قراراً بالحجز الاحتياطي بحق الشريك الخاص لشركة انترادوس للتطوير السياحي تأميناً على حقوق الدولة من ضرائب مترتبة على الشركة.

بدوره طلب وزير المالية مأمون حمدان من وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف مخاطبة مجلس مدينة طرطوس بصفته شريكاً في الشركة لتسديد ما هو واجب عليها من ضرائب، بناءً على طلب مدير مالية طرطوس مصطفى بجود مخاطبة وزارة الإدارة المحلية للمساعدة في تحصيل المبالغ المترتبة على الشركة لكون مجلس مدينة طرطوس شريكاً فيها.

> مدير في وزارة المالية: لا نستطيع بيع أملاك الشركة بالمزاد العلني كونها قطاعاً مشتركاً.. وإجراءاتنا تقتصر على انتظار الإدارة المحلية!

وأوضح بجود في كتابه الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن بعض هذه المبالغ يتم اقتطاعه من قبل الشركة فعلياً من المواطنين لمصلحة الخزينة العامة ولا يتم تحويله إلى الخزينة العامة.

مبيناً أنه ترتب على الشركة حتى تاريخ ٢٠١٧/٦/١٩ مبلغ بنحو ٣٨٩ مليون ليرة مقابل ضرائب وفق القانون ٦٠ لعام ٢٠٠٥ موضوع ضبط الاستعلام الضريبي رقم ١٠٣ لعام ٢٠١٠، مشدداً على مطالبتهم للتسديد بعدد كتب بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٣ وذلك بعد صدور القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٧ المتضمن الإعفاء من الغرامات والفوائد في حال تم التسديد قبل تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١.

لافتاً إلى أن الموضوع صدر به قرار محكمة القضاء الإداري بدمشق والمصدق أمام المحكمة الإدارية العليا، منوهاً بأنه تم إعلام وزارة المالية بمضمونه ليأتي توجيه بإصدار إنذار جديد بحق المخالف لمخالفته الأصول والقانون استناداً إلى قرار المحكمة ومتابعة إجراءات تسديد ضبط الاستعلام الضريبي رقم ١٠٣ لعام ٢٠١٠.

وعليه تم إلغاء الإنذار وتوجيه إنذار إجرائي وإصدار قرار حجز تنفيذي رقم ١ تاريخ ٢٠١٦/١/١٠، ليتم التقدم بدعوى على المالية أمام محكمة القضاء الإداري بطرطوس التي أصدرت قراراً بوقف تنفيذ قرار الحجز وما زالت المحكمة مستمرة حتى تاريخه!.

وكشف كتاب مدير مال طرطوس عن ترتب مبلغ ٢,٤ مليون ليرة على شركة إنترادوس مقابل ضريبة ريع عقارات لعام ٢٠١٧، وعليه تمت مطالبة الشركة بالتسديد مع التأكيد على التسديد قبل شهر نيسان للاستفادة من حسم بنسبة ٣ بالمئة من هذه الضريبة.

ثم ترتب على الشركة مبلغ ١٦ مليون ليرة مقابل ضريبة عرصات تحقق مباشر وتمت مطالبة الشركة بالمبالغ مع الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٧.

إضافة إلى ترتب ضريبة دخل منشآت سياحية على الشركة بمبلغ تجاوز ٣٦ مليون ليرة، ورسم إنفاق استهلاكي بمبلغ ٨٠ مليون ليرة لغاية تاريخ ٢١٠٧/٩/٣١ علماً أن هذه المبالغ تخضع للغرامات والفوائد في حال لم يتم التسديد قبل تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١.

وأوضح كتاب بجود أن هذه المبالغ الكبيرة من الواجب تسديدها إلى الخزينة العامة للدولة وفق القوانين والأنظمة المعمول بها لدى وزارة المالية وقد تمت المطالبة بها مراراً وتكراراً بموجب كتب مطالبة إضافة إلى المتابعات الشخصية من جميع مستويات الإدارة من دون أي نتيجة إيجابية.

عن قرار الحجز الاحتياطي بحق المالك الخاص للشركة بين مدير في وزارة المالية للوطن أن القرار صادر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية وليس من الدوائر المالية، موضحاً أنه لا يجوز إجراء عملية بيع بالمزاد العلني لأملاك الشركة لكون الشركة قطاعاً مشتركاً، وتعامل معاملة القطاع العام، وبحسب تعبيره لا يجوز بيع أملاك الدولة!

لافتاً إلى وجود ضبط تمنّع عن التسديد الضريبي يشمل التهرب من تسديد رسم الانفاق الاستهلاكي، فضلاً عن وجود ضبط استعلام ضريبي، مشيراً إلى اقتصار الإجراءات حالياً على انتظار إجابة وزارة الإدارة المحلية حول إمكانية المساعدة في تحصيل المبالغ المترتبة على الشركة.

سمرة لـ«الوطن»: تراخيص لاستثمار «أمبيرات» والعمل على تأمين محطة متنقلة

مليارا ليرة الآن و٤ مليارات تقدمها الحكومة قريباً لتدعيم البرنامج الإسعافي في دير الزور

| محمود الصالح

كشف محافظ دير الزور محمد إبراهيم سمرة عن البدء بتوافر مستلزمات الحياة الأساسية في مدن وريف دير الزور التي حررها الجيش العربي السوري، وقال في تصريح لـ«الوطن» إن المحافظة أحدثت عدداً من النقاط الطبية في المناطق الطبية لتوفير الخدمات الصحية لأبناء هذه المناطق لأن المجموعات الإرهابية دمرت المنظومة الصحية في جميع المناطق التي كانت تسيطر عليها، كما تم تجهيز العدد اللازم من المدارس الكافية لاستيعاب الطلبة في هذه المناطق.

وبين سمرة أن المحافظة تقوم بشكل مبدئي بتوزيع الخبز على جميع المواطنين من خلال سيارات جوالة وبشكل يومي ويتم العمل على تشغيل مخبز في منطقة المو حسن في الريف الشرقي، كما قامت مؤسسة المياه بتوفير مياه الشرب من خلال إعادة تشغيل بعض محطات الشرب أو عبر الصهاريج والخزانات، جاء ذلك في معرض رده على تساؤلات أبناء دير الزور التي نقلتها «الوطن» إلى المحافظ عن جدوى القرار الأخير بإلزام العاملين في الدولة في الالتحاق بأماكن عملهم في المناطق المحررة في محافظة دير الزور.

> ٧٠ بالمئة نسبة إنجاز عمليات الصيانة في خط الـ٤٠٠

ودعا سمرة المواطنين إلى ضرورة المبادرة إلى العودة إلى مناطقهم وإعادة استثمارها وزراعتها، لأن مسؤولية بناء هذه المناطق تقع على عاتق أهلها، ولا يجوز أن نستمر في انتظار توافر الظروف المثالية حتى نعود إلى بلداتنا وقرانا.

وبين المحافظ أن المحافظة بدأت بإعطاء تراخيص لاستثمار مولدات «امبيرات» بالتوازي مع عمل وزارة الكهرباء لتأمين محطة كهرباء متنقلة وكذلك العمل على إنجاز خط الـ٤٠٠، منوهاً بأن نسبة عمليات الصيانة لهذا الخط بلغت ٧٠٪.

وأشار المحافظ إلى استمرار لجان تحديد الأضرار والتعويضات في عملها وإرسال تقاريرها إلى اللجنة المركزية في دمشق، ويتم العمل بشكل عاجل على إنجاز برنامج إسعافي للخدمات بكلفة ملياري ليرة سورة الآن وهناك ٤ مليارات ليرة ستقدمها الحكومة في القريب العاجل لتدعيم هذا البرنامج الإسعافي.

وعن توافر المواد الاستهلاكية أكد المحافظ أن جميع المواد متوافرة وبنفس أسعار دمشق وكذلك الحال للمحروقات والغاز وغيرها من مستلزمات الحياة، وعن تامين مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع الفلاحين للعودة إلى زراعة أراضيهم بين المحافظ أن هناك ١٠٠٠ طن من الأسمدة يتم الآن توزيعها على الفلاحين وكذلك هناك كميات من البذار متوافرة توزع لمن يرغب من الفلاحين، وتم خلال الأيام الماضية تسويق ٥ آلاف طن من الأقطان من دير الزور.

وطالب المحافظ أبناء دير الزور بضرورة التعاون مع الجهات الحكومية لإعادة إحياء هذه المناطق التي دمرها الإرهاب خلال السنوات الماضية، حيث يوجد أكثر من ٣٠٪ من بيوت المواطنين في الريف الغربي المحرر خالية من سكانها، ولا توجد أي عقبات في عودتهم.

يشار إلى أنه عاد في اليوم الأول ٣ آلاف شخص إلى قراهم ومنازلهم في الريف الشرقي بعد إعادة الحياة إليها وتفعيل جميع الدوائر الخدمية فيها وإزالة وحدات الجيش العربي السوري الألغام والعبوات الناسفة التي زرعها إرهابيو تنظيم داعش بين منازل المواطنين والساحات العامة.

كما تم تفعيل جميع الدوائر وبدأ العاملون في كل المؤسسات الدوام من أجل تسيير العمل والحفاظ على المقرات الحكومية التي يعملون بها وتقديم الخدمات للأهالي المهجرين العائدين إلى منازلهم وتامين معظم الخدمات الأساسية.

صندوق «الخدمة الشاملة» يبدأ أول مشروعاته مع وزارة التربية

تقديم خدمة الاتصالات لكل جهة عامة ترغب بالتواصل مع المواطنين

| قصي المحمد

كشف مدير الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات إياد عويشق لـ«الوطن» عن أول الأعمال التي بدأ صندوق الخدمة الشاملة المحدث بأحكام المرسوم ١١٤ لعام ٢٠١٧، (والذي يهدف إلى تقديم خدمة الاتصالات لكل الجهات الحكومية التي ترغب بإقامة مشاريع خدمية تستهدف الشريحة الواسعة من المواطنين)، بالعمل عليها وهي المساهمة في تغطية تكاليف الاتصالات لشبكة وزارة التربية التي تعمل على تنفيذها لربط جميع المدارس السورية مع بعضها ضمن برامج إلكترونية تتيح نقل المعطيات للوصول إلى خدمات الوزارة بشكل سريع، مؤكداً أن المشروع يحتاج إلى فترة زمنية ليدخل حيز التنفيذ.

وأوضح عويشق أن الخدمة تم إيجادها ضمن تسمية خاصة، وهي «خدمة شبكات الجهات غير الربحية والتي تقدم خدمات مساهمة في التنمية لجميع أفراد المجتمع أو لقطاع منه أياً كان موقعهم الجغرافي». متوقعاً أنه خلال المرحلة المقبلة سيتم تقديم دعم مشابه لجهة حكومية أخرى، من المرجح أن تكون وزارة الصحة.

مشيراً إلى أنه من ضمن إجراءات صندوق الخدمة الشاملة هو وجود عملية ربط مع هذه الجهات التي يتم المساهمة معها في تنفيذ مشاريعها للتأكد من حسن استخدام الموارد بالشكل الصحيح، ليكون هناك عملية توازن ما بين الأموال المصروفة والخدمة المقدّمة.

أمّا بالنسبة للقواعد المتعلقة بإدارة الصندوق، بيّن عويشق أن قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧٥ الصادر عام ٢٠١٧ حدد هذه القواعد، إضافة إلى القواعد المتعلقة بتمويل مشاريع الخدمة الشاملة، موارد الصندوق وأوجه إنفاقها ونظامها المالي.

وكان القرار رقم ٧٥ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) قد أجاز لمدير عام الهيئة تكليف أي من العاملين في الهيئة بأعمال ترتبط بالصندوق، مبيناً أنه تصرف أية نفقات يستلزمها عمل الصندوق بما في ذلك أجور التعاقد مع خبراء أو عاملين من موازنة الهيئة بناء على أنظمتها.

أمّا بالنسبة للقواعد المتعلقة بتمويل مشاريع الخدمة الشاملة، فبين القرار أنه يصدر مجلس المفوضين لائحة تنظيمية تتضمن معايير تحديد مشاريع الخدمة الشاملة وحساب كلفتها والجهة المكلفة بتحديد هذه المشاريع، بما يتوافق مع قائمة الخدمات المشمولة بالخدمة الشاملة التي يحددها مجلس المفوضين وسياسة الخدمة الشاملة التي تضعها وزارة الاتصالات والتقانة..وأشار القرار أنه يتم تمويل الصندوق وفقاً لمصادر التمويل المحددة بالمرسوم /١١٤/. كما يحدد الإنفاق من الصندوق على تمويل مشاريع الخدمة الشاملة المدرجة ضمن الخطة السنوية للصندوق، حيث يتم تمويل مشاريع يجري الإعلان عنها من الهيئة في إطار التنافسية للمرخص لهم، مع إلزام الهيئة لأحد المرخص لهم بتنفيذ مشروع محدد، إضافة إلى نفقات تشغيليه لبعض مشاريع تقديم الخدمة الشاملة للحد من خسائرها وفق معايير يقرها مجلس المفوضين، ليتم اعتماد إجراءات التحصيل والإنفاق من مجلس المفوضين.

وفيما بخص النظام المالي للصندوق، أوضح القرار اعتماد سجلات محاسبية عامة للصندوق وفق نظام القيد المزدوج، حيث تعد الشجرة المحاسبية بطريقة تظهر الحسابات الفرعية لكل مشروع ولكل مصدر من موارد الصندوق، كما تتولى الهيئة فتح حساب مصرفي خاص بالصندوق على أن يكون مستقلاً عن جميع الحسابات الأخرى للهيئة.

كما أجاز القرار ٧٥ لمجلس المفوضين إقرار مساهمة من موازنة الهيئة ضمن موارد الصندوق في حالات وجود عجز في تمويل المشاريع وبما لا يتجاوز ٢٠ بالمئة من إيرادات الصندوق المتوقعة للسنة المالية نفسها، وتدرج هذه المساهمة في موازنة الهيئة وتحول إلى الصندوق عند الصرف.

يجري إعداد الحسابات الختامية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية وتدقق من قبل مدقّق الحسابات المكلف بتدقيق حسابات الهيئة، ويخضع لمراجعة الجهاز المركزي للرقابة الماليّة، وشدّد القرار على أن تستخدم أموال الصندوق حصراً في تمويل مشاريع الخدمة الشاملة.

ملندي لـ«الوطن»: ١٥ حالة غش منذ بدء الامتحانات اثنتان منها «بلوتوث»

نتائج مقررات كلية الحقوق بدءاً من الأسبوع القادم

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق ماهر ملندي لـ«الوطن» عن اتخاذ آلية بالتنسيق مع جامعة دمشق بالبدء بامتحانات المواد التقليدية لفسح المجال أمام أستاذ المقرر لتسريع إصدار نتائج المقررات الامتحانية خلال فترة الامتحانات وما بعدها، مبيناً أنه بدءاً من الأسبوع القادم ستبدأ الكلية بنشر نتائج المواد المؤتمتة، وخاصة أن تجربة نشر المقررات خلال فترة الامتحانات لاقت صدى إيجابياً من شريحة كبير من الطلاب لمعرفة وضع الطالب ومصيره في هذه المادة والتحضير للمواد الأخرى.

وأكد ملندي ضبط ١٥ حالة غش منذ بدء الامتحانات، اثنتين منها ناجمة عن الغش باستخدام البلوتوث، مشيراً إلى تنظيم الضبط اللازمة ليصار إلى اتخاذ العقوبة اللازم بحق حالات الغش الحاصلة خلال الامتحانات، منوها بأن الامتحانات تسير بشكل جيد وهادئ دون أي معوقات، كما هناك متابعة يومية من الموظفين للإشراف على عملية الامتحانات، علماً أن الكلية تضم ١٢٠ موظفاً.

وأكد عميد الكلية أنه تم تنبيه طلاب الدراسات العليا إلى ضرورة الالتزام بساعات المراقبة وهي فترة أسبوع فقط لكل ماجستير من الماجستيرات الستة في الكلية وذلك تحت طائلة اتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم في حال تخلفهم عن المراقبة والمساهمة في ذلك ضمن التعليمات الصادرة بهذا الشأن.

في السياق استغرب عدد من الطلاب حصول ٥ طلاب فقط على النجاح في أحد المقررات من أصل ٥٤ طالباً وطالبة بنسبة نجاح بلغت ٩ بالمئة فقط علماً أن المقرر اختياري ضمن المجموعة الجزائية للكلية، كما أن علامة الـ٦٠ هي أعلى علامة حصل عليها الطالب، على حين حصل ٤ طلاب على درجة الـ٥٠، و١٧ طالباً حصلوا على نتيجة الصفر، أي إن الطلاب يتحدثون عن أن ٣٠ بالمئة من المتقدمين حصلوا على الصفر!

علماً أن عمادة كلية الحقوق تحدثت أكثر من مرة عن وجود آلية جديدة فيما يخص نسب النجاح المتدنية عبر إشراك أكثر من أستاذ جامعي في حال انخفضت النسبة عن ٢٠ بالمئة، إضافة إلى اعتماد آلية أخرى لإصدار النتائج أثناء الامتحانات، دون أن ننكر الجهود الكبيرة التي تبذلها واتخذتها الكلية للتسهيل على الطالب في الكثير من الموضوعات التي انعكست على الطالب، ولكن على ما يبدو أن نسب النجاح المتدنية تبقى الطامة الكبرى التي تعوق الطالب في مختلف الكليات، والتي إلى الآن لم نصل إلى معالجة كاملة لهذا الأمر وسط تقاذف الأسباب بين أستاذ المقرر الذي يحمّل الطالب المسؤولية لاعتماده على النوط والملخصات الجامعية المنتشرة في الأكشاك التي يتضمن معظمها محتوى علمياً غير دقيق ويؤثر سلباً في الطلاب.

> ٥ طلاب نجحوا و٥٠ طالباً رسبوا في أحد المقررات!

وللعودة إلى البدء تحدث الطلاب عن نسب النجاح لمقررات (يفترض أنها صعبة وتفوق أي مقرر اختياري صعوبة) وهي أصول محاكمات مدنية فصل أول وكانت نسبة النجاح ٣٢,٥ بالمئة، وأصول المحاكمات المدنية فصل ثان وكانت نسبة النجاح ٥٥,٥ بالمئة، وجزائية فصل ثان وكانت نسبة النجاح ٣٨,٣ بالمئة، كما أن الطلاب يرفعون كل مقرراتهم بمعدلات مرتفعة ويتوقف تخرجهم على مقرر قانون العقوبات الاقتصادي، متسائلين: هل يعقل أن يرفع الطالب مقررات السنوات الأربع بحدود ٥٠ مقرر ويتوقف تخرجه على هذا المقرر؟ منوهين بأن نسبة النجاح في هذا المقرر المذكور لم تتجاوز ١٢ بالمئة منذ ١٠ دورات أو أكثر.

ولفت الطلاب إلى أن الأوائل رفعوا مقرر قانون العقوبات الاقتصادي بعلامة ٥٠ (حد النجاح) وبعضهم تقدم لامتحان المقرر مرتين أو ثلاث مرات حتى نجح فيه، كما هناك طلاب رسبوا مرة ومرتين في مقررات المجموعة الجزائية، وعندما استبدلت المجموعة الجزائية، وتقدموا للمجموعة الدولية رفعوا مقرراتها بمعدلات ٨٠ و٩٠!!

وعن هذا الموضع بيّن ملندي أن العمادة على استعداد لتلقي أي شكاوى أو اعتراضات لمتابعتها والنظر فيها، مشيراً إلى أن المقرر المذكور هو أحد مقررات الدورة الإضافية السابقة وهو مقرر اختياري.